الأمم المتحدة

E/2014/NGO/51

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 May 2014
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٤

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.

090614 090614 14-03882X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

إذا كانت عملية فترة ما بعد عام ٢٠١٥، هي عملية حكومية دولية في جوهرها، تحت قيادة الأمم المتحدة، فينبغي أن تكون، على نحو ما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، وعلى نحو ما ذكره الأمين العام للأمم المتحدة، عملية مفتوحة وشفافة وشاملة. علاوة على ذلك، فإن الحكومات المحلية تؤيد فريق عمل الأمم المتحدة في دعوته إلى اتباع نهج عالمي أكثر شمولا في تحديد إطار العمل الجديد، استنادا إلى المبادئ والقيم التي اعتمدت في إعلان الأمم المتحدة للألفية.

وينبغي أن تكون الخطة طموحة في نطاقها العالمي، بأن تتناول كلا من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأن تحدد أهدافا وغايات بعينها، مع مراعاة أن النهج الواحد قد لا يناسب الجميع بالضرورة، ومراعاة اعتماد المرونة بالنسبة إلى كل بلد، وينبغي أن تركز على الإنسان.

وقد تحققت نجاحات كبرى في تنفيذ بعض الأهداف الإنمائية للألفية في عدد كبير من البلدان، ولكن المعدلات الوطنية التي قد تبين حدوث أوجه تحسّن على الصعيد القطري، كثيرا ما تخفي تفاوتات شديدة على الصعيد دون الوطني. فينبغي أن تتصدى خطة المستقبل لحالات عدم المساواة على الصعيد الإقليمي.

إن الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية في المستقبل حرية بأن تقدم بعض المبادئ التوجيهية بشأن كيف يكون تنفيذ العمل، وأي جهة ينبغي أن تقوم به. ويشير هذا إلى ضرورة تحويل التركيز عن قوائم الأهداف والغايات المرجوة مما يجب القيام به نحو الكيفية التي يمكن بها تحقيق الأهداف والغايات الرئيسية، وتحديد الجهات التي ينبغي أن تتولى العمل والتي ينبغي أن يُقدم لها الدعم.

وفيما يلي بيان بالمبادئ الرئيسية المتعلقة بإعادة تصميم الشراكة العالمية من أجل التنمية، ومن أجل تعزيز آليات المساءلة:

- لا يمكن ضمان تحقيق نجاح في عملية ما بعد عام ٢٠١٥ إلا إذا نما لدينا شعور بالملكية والمساءلة على جميع الصعد، الوطنية منها والدولية ودون الوطنية
- ينبغي أن تستند الخطة إلى احتياجات الناس والمجتمعات المحلية على الصعيد المحلي
- ينبغي أن تواصل الخطة تحقيق مزيد من الاتساق في السياسات على الصعيدين العالمي والوطني، بل وعلى الصعيد دون الوطني أيضا، وأن تحدد المسؤوليات المشتركة

عالم آخذ في التحضر

من المسلم به بصورة متزايدة أن تحقيق التحضر المستدام يشكل مسألة بالغة الأهمية ومنهاجا للتغيير في السنوات المقبلة، بسبب التحول الحضري السريع، وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل.

وقد كان من شأن إعلان ريو الذي اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠١٢، أن أبرز أهمية المسائل المتعلقة بالمناطق الحضرية. وفي تلك المناسبة، سلط الأمين العام، بان كي - مون، الضوء على ما للمدن من دور استراتيجي في هذا الصدد، إذ أعلن أن الطريق إلى تحقيق الاستدامة على الصعيد العالمي يمر عبر مدن العالم وبلداته، وأن بناء المزيد من المدن والمناطق المستدامة سوف يقودنا إلى عالم أكثر استدامة.

وفي حقيقة الأمر، فإن المدن تشكل التحدي الأكبر، وفي نفس الوقت الأمل الأعظم في تحقيق مستقبل تتوافر له مقومات الاستدامة. لقد أصبح مسلما به الآن أكثر مما كان مسلما به في أي وقت مضى أن للمناطق الحضرية أهمية محورية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. فالمدن هي الأماكن الرئيسية للاستهلاك والإنتاج، وللابتكار والتبادل. غير أنها أيضا مركز للعديد من التحديات التي تواجه التنمية. وتشير توقعات الأمم المتحدة إلى أن النمو السكاني في العالم، في الفترة ٢٠١٠-٢٠٣٠، سيحدث كله تقريبا في المناطق الحضرية للبلدان التي هي منخفضة الدخل والبلدان التي هي متوسطة الدخل في الوقت الحاضر، حيث يتوقع أن يحدث توسع حضري سريع، بوجه خاص في أفريقيا وفي آسيا. غير أن الهياكل الأساسية المطلوبة لتوفير الغذاء، والخدمات الأساسية، وفرص العمل لجميع سكان الحضر الجدد هؤلاء البالغ عددهم ١,٤ بليون شخص لا تزال غير موجودة. وعلاوة على ذلك، فإن الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج، والاعتماد على الوقود الأحفوري في المستوطنات البشرية لا تزال سائدة. زد على ذلك أن النمو السكاني في المدن سيصحبه توسع في مناطق البناء في المدن على حساب المناطق المجاورة لها، وسيحدث جزء كبير من هذا التوسع في المناطق الساحلية المنخفضة، والمناطق المهددة الأخرى المتاخمة لمناطق التنوع البيولوجي، والمعرضة للأعاصير والفيضانات وارتفاع منسوب مياه البحار.

أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

في هذه المرحلة البالغة الأهمية من المفاوضات ، فإن السلطات المحلية والإقليمية تشجع بقوة الدول الأعضاء، والمجتمع الإنمائي العالمي على الاستناد إلى الدروس المستفادة والإنجازات المحققة من الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الاستفادة من التوسع الحضري الكبير، من أجل

وقف تعاظم أوجه عدم المساواة والفقر الذي طال أمده، وذلك بالقيام بأنشطة على مستوى المدن والمناطق، والإقرار بالتحدي الذي تشكله المناطق الحضرية، وبتقديم الدعم لاتباع نهج إقليمي، ولتحقيق التماسك من أجل كفالة تأمين حصول جميع المواطنين على الخدمات الأساسية التي ترسي الأساس لتحقيق سبل عيش ومجتمعات تتوافر لها أسباب الرخاء، باعتماد هدف قائم بذاته قائم على التحضر المستدام في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

هدف قائم بذاته لتحقيق التحضر المستدام

من شأن التوسع الحضري أن يؤثر على العديد من السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة المقرر اعتمادها في إطار خطة التنمية المستدامة. ولذلك، ينبغي أن تركز جميع الأهداف على البيئات الحضرية.

وإلى جانب الطابع المتداخل للنهج المتبع في معالجة بيئات المناطق الحضرية، فإن العديد من الدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية، ومنظمات المجتمع المدني والحكومات المحلية ودون الوطنية، والرابطات التابعة لها ترى أن وجود هدف قائم بذاته في ما يتعلق بالتحضر المستدام أمر مطلوب من أجل تحقيق ما يلي:

- توفير حلول كلية ومتكاملة وقائمة على أساس إقليمي، وشاملة وذات رؤية هادفة، وتحويلية، للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والمؤسسية المعقدة التي تواجه المناطق الحضرية في عالم القرن الحادي والعشرين، والاستجابة لها
- اغتنام الفرص التي توفرها الحكومات المحلية والحكومات دون الوطنية، بصفتها جهات فاعلة وجهات حكومية ذات مصلحة في التنمية، وفي المناطق الحضرية من حيث كونها عناصر فاعلة في النمو الاقتصادي على الصعيد الوطني، وبصفتها مركزا للابتكار في المجالات التكنولوجية والاجتماعية وفي مجال الحكم الرشيد
- تعزيز التعاون على مستويات متعددة، وبين الجهات المعنية المتعددة، وهو تعاون لازم من أجل إدارة المناطق الحضرية، وامتدادات المناطق الحضرية والريفية، والمناطق والمجتمعات والنظم البيئية المحيطة بها وتخطيطها

وفي حقيقة الأمر، لا يمكن وضع خطة للتحضر المستدام من دون أن يؤخذ في الاعتبار الأقاليم التي سيؤثر عليها التوسع الحضري على الصعيد العالمي. فيجب أن تتغلب هذه الخطة على التقسيم القائم بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وضمان تحقيق تماسك فيما بين الأقاليم الواقعة ضمن نطاق عمليات التوسع الحضري العمودي الهامة الجارية المحصورة داخل نطاق المدن.

ومن شأن اعتماد هذا الهدف أن يعزز بيان ما للمدن والمناطق من دور قائم على التكامل والترابط، وما تكتسبه من أهمية بالنسبة لأثر مواردها على الصعيد العالمي، ومساهماتها الكبيرة في تحقيق الاستدامة للجميع على المدى البعيد، بترجمتها الأهداف العالمية العامة إلى جهود تنفيذية ملموسة في عالم الواقع.

علاوة على ذلك، فإن تحديد هدف بشأن التحضر المستدام من شأنه أن يوجه إشارة سياسية قوية، ويوفر إطارا متينا في مجال السياسات، يتيح العمل ويحققه على جميع مستويات الحكم. ثم إن القيام بتنفيذ عملية تنمية حضرية مستدامة يتطلب تعاونا فيما بين مختلف مستويات الحكم في الأقاليم، لا سيما على الصعد المحلية والصعد دون الوطنية. وينبغي أيضا أن يكون قائما على صلة وثيقة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، أي القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، مع إيلاء اهتمام خاص للمبادرات التي تقودها المنظمات الشبابية والنسائية.

إلى جانب التوسع الحضري، هناك أيضا ما يلي: دور الحكومات المحلية في خطة التنمية المستدامة.

في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، اعترفت الدول الأعضاء بالجهود التي بذلت والتقدم الذي أحرز على الصعد المحلية ودون الوطنية، وسلمت بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه السلطات والمجتمعات المحلية في تنفيذ التنمية المستدامة.

ولكفالة أن تتوافر للحكومات المحلية القدرة الكاملة على الإسهام في تحقيق خطة التنمية في المستقبل، ينبغي أن تراعى المسائل المعروضة أدناه:

الحوكمة المتعددة المستويات

ينبغي التسليم بأن الحوكمة موضوع شامل ينتظم جميع الأهداف الإنمائية للألفية وأطر عمل أهداف التنمية المستدامة.

ينبغي التسليم بوجوب تحقيق مزيد من اللامركزية لصالح الحكومات المحلية. ويجب تعزيز المبدأ التوجيهي الأساسي للتبعية، باعتباره وسيلة لتعزيز الديمقراطية، وتقديم الخدمات، وينبغي كفالة تهيئة بيئة تمكينية، تتيح للسلطات المحلية الاضطلاع بمسؤولياتها، أي وضع أطر مؤسسية مناسبة، وبناء قدرات إدارية معززة، وفي المقام الأول، توفير موارد على الصعيد دون الوطني.

ينبغي أن ينظر إلى ترسيخ الديمقراطية على الصعد المحلية من حيث كونه أداة أو وسيلة للتغيير نحو تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الحكم الرشيد. ولقد أُحرز تقدم هام في تحقيق الديمقراطية على الصعد المحلية، ولكن ينبغي بذل جهود كبيرة من أجل بناء مؤسسات محلية معززة وفعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة. فالمؤسسات على الصعيد دون الوطني ليس أمامها سوى أن تضطلع بمسؤولياتها هي وأن تخضع للمساءلة لدى قواعدها الشعبية إذا كان توزيع الموارد والمسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة محددا تحديدا واضحا ومتوازنا. ثم إن إقامة علاقات حكومية دولية راسخة يشكل تحديا كبيرا ينبغي أن ينعكس في رصد نفقات مناسبة على الصعيد المحلي.

مشاركة المرأة في الحياة السياسية

يجب أن يكون لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرارات على الصعد المحلية دور محوري في استراتيجية التنمية على الصعيد العالمي خلال السنوات العشر القادمة.

فتحقيق المساواة في تمثيل النساء والرجال في المناصب الانتخابية على جميع مستويات الحكومة هو من الأهداف ذات الأولوية، لما له من آثار تنعكس في مجالات العمل الأخرى. ومن شأن زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية أن تسهم في توفير الخدمات المناسبة التي يمكن أن تقدمها المرأة، وفي زيادة فرص العمل للنساء، وفي وضع السياسات التي تلبي الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشاركة النساء والفئات الضعيفة الأخرى في المؤسسات المحلية، سواء باتباع الأشكال التقليدية في إجراء مشاورات عامة، أو باتباع الأشكال الابتكارية للمشاركة (أي اعتماد الميزنة والتخطيط القائمين على المشاركة).

التخطيط الحضري والتماسك الإقليمي

الحكومات المحلية هي جهات فاعلة رئيسية في ضمان الإدارة الحضرية، وفي تحقيق التفاعل الجيد بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية المحيطة بها. وبتزايد الصلات القائمة بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية والمناطق الحضرية، تسهم العلاقة القائمة بينهما في تحقيق التكامل الإقليمي. فينبغي أن تسهم السياسات الوطنية المتعلقة بالمناطق الحضرية المحلية في السياسات المحلية المتعلقة المناطق الحضرية وأن تيسرها، بتهيئة بيئة مواتية للتخطيط المحلي، وبدعم الحكم الذاتي المحلي.

ينبغي أن يوفر التخطيط الحضري ما يلي:

- الاستجابة للسياقات المحلية المتغيرة، من أجل بناء مدن أصغر حجما وأكثر اختلاطا وشمولا، بالحد من الزحف الحضري العشوائي للمدن، وتعزيز الأمكنة العامة بوصفها حيزا للتفاعل الاجتماعي في إطار تحقيق الاستدامة والحد من الفقر
- تعزيز البعد البيئي واستدامة المدن وقدرتها على التكيف، بتوفير الإمكانيات اللازمة لتقييم المخاطر، والحد من أوجه الضعف في مواجهة الكوارث، والحد من استهلاك الطاقة ومما تتركه المدن من آثار على البيئة
- الاستفادة من الصلات القائمة بين التخطيط الاقتصادي والمكاني من أجل اجتذاب النمو الاقتصادي الذي يولّد فرصا للعمل ويسهم في تكوين الثروة، وتعزيزه

مدن وأقاليم شاملة للجميع

١ التحضر عملية تنطوي على تناقض: فعلى الرغم من أن المدن تشكل الفضاء الذي يأتي إليه الناس على أمل الحصول على مزيد من الفرص، فإنها تولد أيضا مشاكل خطيرة ناجمة عن الاستبعاد الاجتماعي، وعن جملة أمور منها انعدام الأمن الوظيفي، والتلوث، والفصل المكاني، والسكن غير المستقر. لقد أصبح الفقر سمة حضرية متفاقمة، لا سيما في البلدان المتوسطة الدخل.

تشكل الحكومات المحلية، من حيث كونها تقدم مجموعة من الخدمات الأساسية أو تقوم بإدارة تلك الخدمات (كخدمات المياه، والصرف الصحي، والتعليم الأساسي، والصحة، وحماية البيئة، والثقافة، والتخطيط الحضري والإقليمي، وما إلى ذلك)، وبصفتها جهات تنفيذية للعديد من المسؤوليات المرتبطة بالصحة، والتعليم، والفرص الاقتصادية، والحد من المخاطر، حيث تقدم خدماتها لأضعف القطاعات الاجتماعية والأقليات، عوامل أساسية في كفالة وجود سياسات تتسم بالكفاءة لأغراض الحد من الفقر، وتحقيق المساواة في المناطق الحضرية، فتحد بذلك من أوجه عدم المساواة.

هناك فرد واحد من بين كل سبعة أفراد من سكان العالم يعيش في أحياء حضرية فقيرة أو في مستوطنات غير رسمية، الهياكل الأساسية والخدمات فيها ناقصة أو معدومة. وفي البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل تؤوي هذه المستوطنات، في كثير من الأحيان، ما بين ثلث سكان المدينة ونصفهم. (وعادة ما تعيش فيها النسبة الأكبر من قوتها العاملة). ففي هذه المستوطنات يتجلى العديد من أوجه عدم المساواة على أشد ما تكون: في

توفير الخدمات والهياكل الأساسية، وفي نوعية السكن، وفي الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم.

وقد تمكن العديد من الحكومات المحلية من الحد كثير من أوجه عدم المساواة، بتنفيذها برامج معززة في المستوطنات غير الرسمية، وشمل ذلك توسيع نطاق شبكات الإمداد بالمياه وشبكات المجارير والصرف الصحي، وتوسيع أو تحسين نطاق خدمات جمع النفايات الصلبة، والتأثير على أسعار المساكن وتوافرها بتوفيرها الأراضي لهذا الغرض. وهناك العديد من حكومات المدن تعمل الآن مع منظمات واتحادات سكان الأحياء الفقيرة من أجل التصدي مباشرة لمجموعة من أوجه عدم المساواة في مجالات منها حيازة السكن، والهياكل الأساسية والخدمات، وسيادة القانون، والمشاركة.

وقد أصبحت إدارة الهجرة تشكل تحديا في العديد من السياقات، لا بالنسبة إلى الحكومات الوطنية، بل وبالنسبة إلى الحكومات المحلية التي أصبحت تشارك باطراد في إدارتها.

وهناك أمثلة عديدة وضعت فيها مدنٌ سياسات مبتكرة لمكافحة التمييز، بقيامها بأنشطة تهدف إلى إنعاش الأحياء في المناطق الحضرية، وتعزيز التعددية الثقافية، من أجل تشجيع الإدماج ومكافحة التمييز أو تعزيز الوقاية من المخاطر في المجتمعات المحلية الضعيفة، في شراكة مع منظمات المجتمع المدني.

وفي صميم التنمية الحضرية المستدامة والمدن الشاملة، هناك أيضا مسألة ضرورة النظر الصريح في المسائل الثقافية باعتبارها شرطا ضروريا. فالثقافة هي دافع قوي للتنمية (بتوافر سياسات ثقافية راسخة، تشمل المتاحف والمراكز الثقافية، والمهرجانات الفنية)، وهي في الوقت نفسه أداة تمكن من تحقيق التنمية (لأن الثقافة تولد الثروة، وتحقق الإدماج الاجتماعي، وتنعش الإقليم من جديد).

فيجب أن نبني مدنا تحافظ على تراثها، بمشاركة نشطة من جانب مظاهر التعبير الثقافي للسكان، ومن منظورات تقوم على الإبداع والابتكار.